



## انعدام الأمن الغذائي:

عندما يضطر الناس إلى الحياة مع الجوع  
ويخشون بأس المجاعة



حالة  
انعدام الأمن الغذائي في العالم

## تنويه

أعدت هذه الطبعة الرابعة من حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم بجهد تعاوني من موظفي المنظمة، قادته مصلحة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

وقد ترأس هذا العمل السيد Hartwig de Haen، المدير العام المساعد لمصلحة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وساعده في ذلك السيد Prakash Shetty، رئيس إدارة تخطيط التغذية وتقديرها وتقييمها، الذي قام برياسة الفريق الفني الأساسي. كما قدم Andrew Marx من مؤسسة KnowledgeView Ltd. مساعدات نظرية وتحريرية قيمة.

وكان من بين أعضاء الفريق الفني الأساسي: William Meyers، Barbara Huddleston، وKostas Stamoulis من قسم تحليل التنمية الزراعية والاقتصادية؛ وJorge Mernies من قسم الإحصاء؛ وDavid Wilcocky، منسق نظام المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة؛ وNicholas Hughes، منسق البرامج بمصلحة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

وقدم مساهمات فنية موظفو المنظمة التالية أسماءهم: Jelle Bruinsma، وJosef Schmidhuber، من وحدة الدراسات المنظورية العالمية (مصلحة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)؛ وRicardo Sibrian، وHaluk Kasnakoglu، وCinzia Cerri، وLoganaden Naiken (استشاري) من قسم الإحصاء (مصلحة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)؛ وErgin Ataman، وMario Bloise، وPaola de Salvo من قسم البحوث والإرشاد والتدريب، وPaul Munro-Faure، وDavid Palmer، وPaolo Groppo، وAdriana Herrera، وLuciana Colella-Larussi من قسم التنمية الريفية (مصلحة التنمية المستدامة)؛ وMarina Zanetti، وFreddy Nachtergaele، من قسم تنمية الأراضي والمياه، وJohn Dixon، من قسم نظم الدعم الزراعي (مصلحة الزراعة)؛ وSumiter Broca، وAysen Tanyeri-Abur، وStefano Trento، وLuca Fe d'Ostiani، وGuenther Hemrich، وAmdetsion Gebre-Michael، وAnna Carla Lopez، وManish Tiwary، من قسم تحليل التنمية الزراعية والاقتصادية (مصلحة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)؛ وBarbara Burlingame، وKarel Callens، وFlorence Egal، وGina Kennedy، من قسم الأغذية والتغذية (مصلحة الشؤون الاقتصادية

والاجتماعية)؛ وJenny Riches، من وحدة تنسيق نظم المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة؛ وLiliana Balbi، من قسم السلع والتجارة (مصلحة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية)؛ وDouglas McGuire، وThomas Hofer، من قسم الموارد الحرجية (مصلحة الغابات).

أما التقديرات الأساسية المتعلقة بنقص الأغذية واستهلاكها الواردة في حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم لعام ٢٠٠٢، فقد أعدها فرع البيانات الأساسية وإدارة التحليل الإحصائي في قسم الإحصاء (مصلحة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية) على التوالي.

وتتوجه المنظمة بالشكر إلى فريق Banson بكمبريدج، المملكة المتحدة، لتصميمه شكل الوثيقة، ومساعدته في مجال التحرير وإعداد الرسومات.

وتولت مجموعة التحرير في قسم الإعلام مسؤولية التحرير اللغوي، والإشراف على جودة التحرير وعملية النشر، بينما تولت عمليات الترجمة مجموعة الترجمة في قسم المؤتمر والمجلس وشؤون المراسم (مصلحة الشؤون العامة والإعلام).

حقوق الطبع. وتقدم طلبات الحصول على هذا الترخيص مع بيان الغرض منه وحدود استعماله إلى:

Chief, Publishing Management Service, Information Division,  
FAO, Viale delle Terme di Caracalla, 00100 Rome, Italy  
أو بواسطة البريد الإلكتروني: copyright@fao.org

© FAO 2002

ISBN 92-5-604815-9

طبع في إيطاليا

الصور:

من يمين الغلاف إلى يساره: T. Burarakskiet/UNEP/Still Pictures؛  
S. Mittal/UNEP/Still Pictures؛ L. Olesen/UNEP/Still Pictures.

صدر عام ٢٠٠٢ عن:

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة  
Viale delle Terme di Caracalla, 00100 Rome, Italy

الأوصاف المستخدمة في هذا المطبوع وطريقة عرض موضوعاته لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو فيما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها.

حقوق الطبع محفوظة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. ويجوز إعادة استنساخ ونشر المواد الواردة في هذا المطبوع للأغراض التعليمية، أو غير ذلك من الأغراض غير التجارية، دون أي ترخيص مكتوب من جانب صاحب حقوق الطبع بشرط التنويه بصورة كاملة بالمصدر. ويحظر إعادة استنساخ هذا المطبوع لأغراض إعادة البيع، أو غير ذلك من الأغراض التجارية دون ترخيص مكتوب من صاحب

انعدام الأمن الغذائي:

عندما يضطر الناس إلى الحياة مع الجوع  
ويخشون بأس المجاعة

٢٠٢٢

حالة

انعدام الأمن الغذائي في العالم

# معلومات عن هذا التقرير

تقدم هذه الطبعة الرابعة من تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم أحدث التقديرات لأعداد الذين يعانون الجوع المزمن في العالم، كما تتناول الجهود العالمية والقطرية الرامية إلى بلوغ الهدف الذي حدده مؤتمر القمة العالمي للأغذية في ١٩٩٦، ألا وهو خفض هذا العدد إلى نصف المستوى الذي كان عليه وقت انعقاد مؤتمر القمة، وذلك بحلول عام ٢٠١٥.

وينقسم التقرير إلى أربعة أقسام رئيسية. القسم الأول وعنوانه نقص الأغذية في مختلف أنحاء العالم، يقوم بتحليل أحدث البيانات عن الجوع. وترتبط مقالات أخرى هذه البيانات بمؤشرات أخرى بغرض توضيح الارتباط المهلك بين الجوع ومعدل

الوفيات، وكذلك الارتباط الاستراتيجي بين مكافحة الجوع وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة. ويقدم القسم الثاني لمحة عن البيئة الجبلية وتعرض سكانها لنقص الأغذية. ويعرض النتائج الأولية التي انتهت إليها دراسة متعددة التخصصات أجرتها المنظمة كمساهمة في السنة الدولية للجبال. وقد استخدمت الدراسة أحدث البيانات الجغرافية المتاحة لتقدير أعداد سكان المناطق الجبلية المعرضين لانعدام الأمن الغذائي. ويشتمل القسم الثالث وعنوانه نحو الوفاء بالتزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية على سلسلة من المقالات تناقش النهج الذي يتبع لوفاء بالتزامات خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية.

وأخيرا، وكما في كل إصدار من إصدارات حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، تعرض مجموعتان من الجداول معلومات تفصيلية عن انتشار نقص الأغذية، ومدى توافر الأغذية، والتنوع الغذائي، والفقر، وصحة الأطفال وحالتهم التغذوية في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول. ويبرز التقرير الجهود التي تقوم بها المنظمة وشركاؤها الدوليون لرصد الحالة التغذوية وتحليل مدى تعرض السكان في العالم لنقص الأغذية. كما يعرض جزءا من مساهمة المنظمة في المبادرة المشتركة بين الوكالات والخاصة بنظام المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة.



## نظام المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة

يسعدني أن أرفق تقرير الفريق العامل المشترك بين الوكالات بشأن نظام المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة مع هذا الإصدار الرابع لحالة انعدام الأمن الغذائي في العالم. وتمثل المعلومات الواردة في هذا المطبوع إسهاما كبيرا في بلوغ الأهداف المتوخاة من نظام المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة، وهذه الأهداف بالتحديد هي:

- زيادة الاهتمام العالمي بمشاكل انعدام الأمن الغذائي؛
- تحسين نوعية البيانات والتحليلات عن طريق تطوير أدوات جديدة وبناء القدرات في البلدان النامية؛
- تنشيط الجهود الفعالة الموجهة لتوجيهها جيدا والتي تهدف إلى تخفيض الفقر وانعدام الأمن الغذائي؛
- حفز التعاون بين الجهات المانحة فيما يتعلق بنظام المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي على المستويين العالمي والقطري؛
- تحسين سبل الوصول إلى المعلومات عن طريق تبادل هذه المعلومات وربطها شبكيا.

وكما يتضح من قائمة العضوية فإن الفريق العامل المشترك بين الوكالات بشأن نظام المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة يمثل رؤى ومصالح مختلفة. ولكننا جميعا نشارك في الالتزام بتخفيض معدل انعدام الأمن الغذائي في العالم والتعرض لنقص الأغذية، كما نشارك في ضمان حياة معيشية للفقرى قابلة للاستدامة. وينظر إلى هذا المنهج المتعلق بإقامة حياة معيشية قابلة للاستدامة كإطار لرصد وتقدير حالة انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ولتحديد وجهة وأثر جهودنا الرامية إلى التخفيف من وطأتها. ويرد في تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم بعض الأمثلة عن الحياة المعيشية والبيئات المعرضة لنقص الأغذية، مع تركيز خاص على سكان المناطق الجبلية، وذلك بمناسبة تحديد سنة ٢٠٠٢ على أنها السنة الدولية للجبال. ومنذ مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام ١٩٩٦ طرأ تغيير ملحوظ على بيئة التنمية الدولية التي يعمل بها الفريق العامل المشترك بين الوكالات بشأن نظام المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة. فقد احتلت عملية تحديد الهدف الإنمائي للألفية الجديدة دورا بارزا في الجهود والاستراتيجيات الإنمائية. ويتطلع الفريق العامل المشترك بين الوكالات إلى إشراكه بصورة كاملة في مبادرة الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة وفي رصد تنفيذها وأثر ذلك على المستويين العالمي والقطري.

وكما حدث بالنسبة للإصدارات السابقة من تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، أثنى أعضاء الفريق العامل المشترك بين الوكالات على فريق المنظمة الذي أعد هذا التقرير الممتاز عن حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم.

**Krishna Belbase (صندوق الأمم المتحدة للطفولة)**

رئيس الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بنظام المعلومات

عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة

### عضوية الفريق العامل [IAWG-FIVIMS]

#### وكالات المعونة الثنائية والفنية

الوكالة الاسترالية للتنمية الدولية

الوكالة الكندية للتنمية الدولية

الهيئة الأوروبية

الوكالة الألمانية للتعاون التقني

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

وزارة الزراعة الأمريكية

#### وكالات الأمم المتحدة وبريتون وودز

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

منظمة العمل الدولية

مصلحة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

صندوق الأمم المتحدة للطفولة

صندوق الأمم المتحدة للسكان

البنك الدولي

برنامج الأغذية العالمي

منظمة الصحة العالمية

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

اللجنة الدائمة لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بالتغذية

الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية

المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية

الخدمة الدولية للبحوث الزراعية القطرية

المركز الدولي للزراعة الاستوائية

#### المنظمات الدولية غير الحكومية

منظمة هيلن كيلر الدولية

صندوق إنقاذ الطفولة

معهد الموارد العالمي

#### المنظمات الإقليمية

الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة السهل

# بيان المحتويات

٤	تقديم
	نحو بلوغ أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية
٦	نقص الأغذية في مختلف أنحاء العالم
٦	الجوع ومعدل الوفيات
٨	عدد الجوعى - أحدث التقديرات
١٠	نقص الأغذية والفقير والتنمية
١٢	مناطق الجوع الساخنة
١٤	السمات الخاصة
١٤	البيئة الجبلية وتعرض سكانها لنقص الأغذية
٢٠	نحو الوفاء بالتزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية
٢٠	العمل من أجل مكافحة الجوع
٢٢	التصدي لعوامل الخطر المشتركة بين المنازعات وانعدام الأمن الغذائي
٢٤	التصدي لأسباب سوء التغذية:
	التحدي الكامن في نقص المغذيات الدقيقة
٢٦	إصلاح الأراضي وتأمين حيازتها:
	وسائل تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الريفية المستدامة
٢٨	التمويل من أجل التنمية:
	الدور الحيوي لخفض معدل الجوع ودعم التنمية الزراعية
٣٠	الطريق إلى الأمام
	مكافحة الجوع تساهم في بلوغ الأهداف الانمائية الأخرى للألفية الجديدة
٣١	الجداول

## نحو بلوغ أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية

”إن تكلفة إحراز التقدم هي تكلفة يمكن حسابها، وهي أيضا في الإمكان.“

والدولي الذي يرمى إلى تخفيض الفقر عن طريق التنمية الزراعية والريفية ويفسح سبل الوصول إلى الغذاء.

وطبقا لهذا الاقتراح فإن إتاحة استثمارات قدرها ٢٤ مليار دولار سنويا ستكفي للبدء في حملة متسارعة ضد الجوع يمكن أن تبلغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية. وإذا أمعنا النظر في ذلك، نجد أن الثمن ضئيل للغاية، وتظهر ضآلته عند مقارنته بمبلغ ٣٠٠ مليار دولار قامت بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بتحويله لمساندة الأنشطة الزراعية بها في عام ٢٠٠١. وكما أشار الاقتصادي جيفري ساكس، فإنه عند إجراء مقارنة بالاقتصاد العالمي الذي يقاس بالتريليون، فإن مبلغ ٢٤ مليار دولار هو بمثابة "خطأ تقريبي" يكاد يعادل خمس بنسات لكل ١٠٠ دولار من الدخل.

أما العائد من هذا الاستثمار فهو مرتفع بصورة ملفتة، فقد قدرت المنظمة أن بلوغ أهداف مؤتمر القمة العالمي للأغذية سيعطى عائدا لا يقل عن ١٢٠ مليار دولار سنويا في صورة مزايا تنشأ نتيجة لحياة طويلة موفورة الصحة، وزاخرة بالإنتاجية لمئات الملايين من الناس الذين تم تحريرهم من ربقة الفقر.

وبالنسبة لتكاليف البرنامج فسيتم اقتسامها على نطاق واسع. وهناك خيارات عديدة متصورة، إذ يفترض برنامج مكافحة الجوع أن التكاليف سيتم اقتسامها بالتساوي، وهي ٥٠ - ٥٠، بين مجتمع الجهات المانحة الدولية والبلدان النامية ذاتها. وبالنسبة لجميع الأقاليم النامية، فإن هذا يتطلب أن تكون هناك زيادة بنسبة ٢٠ في المائة في المتوسط في ميزانيات التنمية الزراعية والريفية. أما بالنسبة للبلدان المتقدمة ومؤسسات التمويل الدولية فإن هذا يمثل مضاعفة للتمويل الذي يقدم بشروط

عشرة أضعاف المعدل الذي تحقق على امتداد السنوات الثماني الماضية. وهذا ببساطة أمر حتمي.

وعلى الرغم من أن هذه المهمة قد تكون مثبطة للهمة، فإن هذا المعدل المتسارع للتقدم هو أيضا أمر ممكن. وبصراحة تامة، فإن القضية ليست ما إذا كنا نستطيع استثمار ما يلزم من موارد وطاقات والتزام سياسي لمكافحة الجوع، بل إنه من الواجب علينا أن نسأل أنفسنا هل نستطيع ألا نفعل ذلك. إن الجواب هو أننا لا نستطيع.

إن الثمن الذي ندفعه لهذا التقدم البيئي هو ثمن باهظ حقا. أما الجوعى أنفسهم فهم يدفعون الثمن على الفور وبطريقة مؤلمة للغاية. إلا أن التكاليف تصيب بالشلل مجتمعاتهم وبلدانهم والقرية العالمية التي نعيش فيها ونتقاسمها.

وتسجل المقالات الواردة في هذا التقرير التكلفة الفادحة التي يكبدها الجوع لملايين الناس والتي تقاس بتوقف النمو البدني والعقلي، وانحسار الفرص، واعتلال الصحة، وقصر العمر المرتقب، والوفاة المبكرة. ولنذكر مثلا واحدا فقط على ذلك، وهو أن ٦ ملايين طفل دون سن الخامسة يموتون كل عام بسبب الجوع وسوء التغذية. وهذا يعادل تقريبا جميع الأطفال دون سن الخامسة في اليابان، أو في فرنسا وإيطاليا مجتمعيتين. وتبين مقالات أخرى في هذا التقرير أن الانتاجية المنخفضة وسن العمل المبتور، والفرص الضائعة أمام نحو ٧٩٩ مليون من الجوعى في العالم النامي إنما تسلب التقدم الاقتصادي فاعليته وتؤجج التدهور البيئي والمنازعات على المستويين القطري والدولي.

ومن الواضح أن تكلفة التخادل هي تكلفة تفوق التصور. ولحسن الحظ، فإن تكلفة إحراز التقدم هي تكلفة يمكن حسابها، وهي أيضا في الإمكان. إن العملة التي نحن في أمس الحاجة إليها ليست الدولارات وإنما الالتزام.

وفي إجتماع جانبي عقد على هامش مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد في يونيو/حزيران ٢٠٠٢، عرضت أمانة المنظمة مشروع برنامج لمكافحة الجوع، وهو عبارة عن إطار استراتيجي ذي كفاءة تكاليفية للعمل القطري

دعونا نقولها بصراحة، إن حالة الأمن الغذائي في العالم ليست جيدة. وفي كل إصدار من الإصدارات الثلاثة السابقة لهذا التقرير ظلت الرسالة الأساسية كما هي في مضمونها. وفي كل عام كان لدينا مزيج من الأخبار الجيدة والأخبار السيئة. أما الأخبار الجيدة فهي أن عدد ناقصي الأغذية في العالم النامي يواصل الانخفاض. وكانت الأخبار السيئة هي أن معدل الانخفاض بطيء للغاية، وأن ما نحرزه من تقدم لا يزال بعيدا عن المعدل اللازم لتخفيض عدد الجوعى إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، وهو الهدف الذي حدده مؤتمر القمة العالمي للأغذية في عام ١٩٩٦ وجسدته الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة.

وهذا العام يتعين علينا القول بان التقدم قد توقف توقفا فعليا. وتفيد أحدث تقديراتنا التي تستند إلى بيانات عن السنوات ١٩٩٨-٢٠٠٠ أن عدد ناقصي الأغذية في العالم يبلغ ٨٤٠ مليون نسمة، يعيش معظمهم في البلدان النامية. ويمثل هذا الرقم نقصا بمقدار ٢,٥ مليون نسمة بالكاد سنويا خلال السنوات الثماني الماضية منذ ١٩٩٠-١٩٩٢، وهي الفترة التي تحددت كنقطة بداية للهدف الذي حدده مؤتمر القمة العالمي للأغذية.

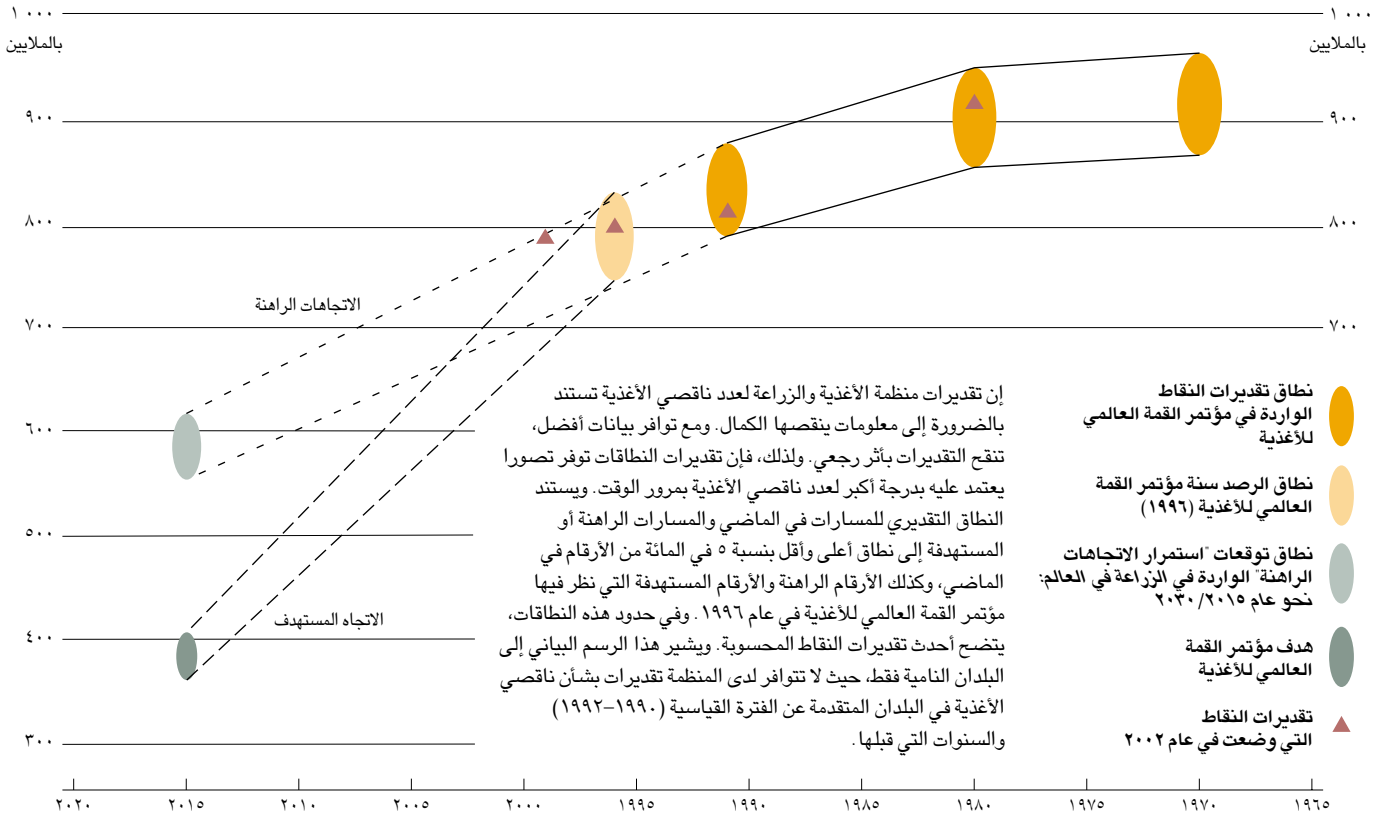
وإذا استمر المعدل الحالي، فإننا سنبلغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية بعد تأخير يمتد لأكثر من مائة عام، أي في عام ٢١٥٠ بدلا من عام ٢٠١٥. وهذا ببساطة أمر غير معقول.

وبعبارة أخرى فإننا بدلا من أن نعوض ما حدث من تأخير حتى الآن ونبلغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية في الوقت المناسب، يصبح لزاما علينا أن نسعى إلى تخفيض عدد الجوعى بواقع ٢٤ مليون نسمة سنويا من الآن وحتى عام ٢٠١٥، أي بمعدل

”ليس لدينا أي عذر في أننا لا نستطيع أن نتج ما يكفينا أو أننا لا نعرف من الوسائل ما يكفي للقضاء على الجوع.“



## عدد ناقصي الأغذية في العالم النامي: النطاقات الملاحظة والمتوقعة وفقا للأرقام المستهدفة لمؤتمر القمة العالمي للأغذية



تعمل الحكومات، والمجتمع الدولي، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص جنبا إلى جنب، كتحالف دولي ضد الجوع. وبهذا نضمن أن يتمتع جميع الناس بأهم حقوقهم الأساسية، الذي يضمن لهم البقاء والاستمرار، ألا وهو الحق في الغذاء.

دكتور جاك ضيوف  
المدير العام  
لمنظمة الأغذية والزراعة

من الاستثمارات الخاصة مما يمكن الفقراء الجوعى من العمل بكامل طاقتهم. ليس لدينا أي عذر في أننا لا نستطيع أن نتج ما يكفينا أو أننا لا نعرف من الوسائل ما يكفي للقضاء على الجوع. إن علينا أن نثبت أننا نولي اهتماما كافيا للأمر، وأن عبارات القلق التي تنطلق في المنتديات الدولية تتجاوز علم البلاغة، وأننا لم نعد نقبل ونتجاهل ٨٤٠ مليوناً يعانون الجوع أو يخافون شبح الموت الذي يحصد ٢٥ ٠٠٠ يوميا من ضحايا الجوع والفقر. إننا نتج بالفعل أكثر مما يكفينا من الغذاء، على نحو يشبع حاجة كل فرد. وتحدد خطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام ١٩٩٦ بوضوح ما ينبغي عمله. ويقترح برنامج مكافحة الجوع تدابير عملية وممكنة لتحويل المفاهيم السوية والمبادئ الجيدة لخطة العمل إلى إجراء سريع وفعال. ولا يمكن أن يكون هناك عذر للمزيد من التأخير. إن الجوع عدو يمكن هزيمته. وهذا لا يتأتى إلا بإظهار التزامنا عن طريق حملة منسقة يتوافر لها التمويل الكافي. ويتعين أن

تيسيرية من أجل التنمية الزراعية والريفية. وهذا من شأنه أن يعيد المساعدات الإنمائية الرسمية إلى مستوى ما قبل التسعينات، وقبل الانخفاض الحاد الذي كان له أشد الأثر، وبخاصة على البلدان التي ينتشر فيها الجوع على نطاق واسع، كما هو موضح في هذا التقرير. وما هو المقابل الذي سنحصل عليه من هذا الاستثمار؟ يحدد برنامج مكافحة الجوع منهجا ذا شقين لتخفيض أعداد الجوعى بشكل سريع وقابل للاستدامة. إنه سيتيح سبل الحصول على الغذاء ويوفر الإغاثة العاجلة لأكثر الناس احتياجا وأكثرهم معاناة من الجوع والذين يزيد عددهم على ٢٠٠ مليون نسمة. كما أنه سيقدم الاستثمار للتنمية الزراعية والريفية المستدامة، ويزيد من الانتاجية والدخول وينشر الأمل في المناطق الريفية في العالم النامي حيث يعيش ثلاثة أرباع الفقراء الجوعى في العالم. ويعرض البرنامج المقترح أيضا العناصر الأساسية لإطار سياسات يعظم أثر هذه الاستثمارات عن طريق ضخ تدفقات إضافية